

قضايا الإصلاح الاقتصادي

٢٥ عاماً من تعزيز الديمقراطية عبر الإصلاح الاقتصادي

الاستثمار في العراق

وإعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد العراقي

وجهاً نظر رجال الأعمال بشأن الإصلاح القانوني والتنظيمي

عبد الوهاب الكبسي

المدير الإقليمي لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط، مركز المشروعات الدولية الخاصة

د. ألكسندر شكولنيكوف

كبير مسؤولي البرامج العالمية، مركز المشروعات الدولية الخاصة

المقال في كلمات :

أجرى مركز المشروعات الدولية الخاصة، مؤخراً سلسلة من اللقاءات مع مجموعة عمل مختارة لبحث المعوقات ووضع استراتيجية لتخطيها (سنشير إليها في كامل المقال تحت اسم «المجموعة المختارة»). ضمت أكثر من 120 من قادة الأعمال في العراق. في محاولة للوصول إلى تفهم أعمق للصعوبات التي تواجههم عند ممارستها لأعمالهم. وقد شملت هذه المقابلات رجال أعمال من كل أنحاء العراق، بما في ذلك أربيل وبابل وبغداد والبصرة وكركوك والنجف والسليمانية. إضافة إلى أصحاب الأعمال والمستثمرين المقيمين في عمان بالأردن. وفيما يلي نوجز أهم نتائج هذه المقابلات:

- يعاني رجال الأعمال في العراق من عدم وضوح الأطر القانونية والتنظيمية ومن الفساد الإداري.
- الإطار الحالي لتطبيق قانون الاستثمار الصادر في سنة 2006 يفتقر إلى التحديد الواضح للمسئوليات والأهداف بما يقوض فاعليته.
- رغم أن رجال الأعمال المحليين هم أفضل مصدر للمعلومات لمعدي السياسات بالنسبة للتغييرات القانونية والتشريعية وآليات المشاركة في إعداد هذه السياسات، إلا أنه يلزم أن تكون جمعيات رجال الأعمال وغرف التجارة هذه أكثر قوة.

النص مترجم عن: Investing in Iraq and Jump-Starting the Iraqi Economy: Business Views on Legal and Regulatory Reform

المنشور على الصفحة الإلكترونية: <http://www.cipe.org/publications/fs/pdf/081709.pdf>



published by the

Center for International Private Enterprise

an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce

1155 Fifteenth Street NW • Suite 700 • Washington, DC 20005 • USA

ph: (202) 7219200- • web: www.cipe.org • e-mail: cipe@cipe.org

أهمية الاستثمار والتجارة في الاقتصاد العراقي

التنمية الذي تتبعه البلاد. فإذا ما استكان رجال الأعمال المحليون وفضلوا الإبقاء على أموالهم في أماكن أخرى. فالمتوقع - في هذه الحالة - أن يتبع المستثمرون الأجانب نفس السبيل ويعتبرون ذلك مؤشراً على أن مناخ الاستثمار في العراق ليس مواتياً. ثم ما هي الضمانات التي تؤكد لهم أن الفائدة ستكون أكبر من المخاطر؟ ولذا فإن سلوك وخبرة رجال الأعمال العراقيين تعطى مؤشراً على إمكانيات الاستثمار في العراق. ونوعية مناخ الاستثمار. وأولويات الإصلاح بالنسبة للحكومة وللقطاع الخاص على حد سواء.

وقد أجرى مركز المشروعات الدولية الخاصة منذ سنة 2004 - بشكل منتظم - مسوحات عدة على مجتمع رجال الأعمال في العراق. لمعرفة وجهة نظرهم إزاء مجموعة من الموضوعات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية. والسياسة العامة ذات الصلة بالمرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد. أي التحول من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى مناخ اقتصادي صديق للسوق. وفي سنة 2008 أجرى مركز المشروعات الدولية الخاصة مجموعة مختارة من أكثر من 120 نظم خلالها مقابلات مع مجموعة مختارة من أكثر من 120 من قادة الأعمال في العراق. بهدف الوصول إلى تفهم أفضل للمشاكل التي تواجههم عند ممارسة أعمالهم داخل العراق. وشملت هذه المسوحات رجال أعمال من كل أنحاء العراق. من أربيل وبابل وبغداد والبصرة وكركوك والنجف والسليمانية. إضافة إلى بعض أرباب الأعمال والمستثمرين المقيمين في عمان بالأردن. وكان معظم من تم عقد مقابلات معهم من أرباب الأعمال (55%). علاوة على أصحاب المشروعات العائلية (23%). ومجموعة من الشركاء في شركات مختلفة (21%). بما شكل عينة لا بأس بها من أصحاب الأعمال. وكان معظم الذين شملهم المسح يعملون في التجارة (48%). وبعضهم يعمل في أنشطة صناعية (18.5%). أو في قطاع التشييد (18.5%). كما كان البعض منهم يعمل في قطاع الخدمات المالية (9%). وكان معظم من تمت مقابلتهم يملكون شركات يعمل بها 20 عاملاً فأقل.

ويعطي التمثيل المكثف لقطاع التجارة في هذا المسح صوره واضحة عن الهيكل الاقتصادي للعراق. بما يشير إلى أن الأنشطة التجارية كانت هي المحرك الأساسي للاقتصاد العراقي. سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي.

وقد صرح العديد من رجال الأعمال الذين شملهم المسح أن القطاع الزراعي والصناعي في الاقتصاد العراقي يتدهور نتيجة لاستمرار زيادة الواردات من البلدان المجاورة. والواقع أن بعضهم لاحظ المفارقة الغربية المتمثلة في أن العراق المعروف بمياهه الغزيرة وأرضه الخصبة يستورد

بعد انتهاء مؤتمر القمة الثانية للنفط والغاز العراقي. التي عقدت مؤخراً في مدينة هيوستن بالولايات المتحدة. علق أحد كبار المسؤولين عن الطاقة في العراق في غضب: «كان من الواضح أن الجميع متفق على أن هناك إمكانيات كبرى للاستثمار في العراق» ولكن كيف يتم ذلك؟ لا يوجد من هو على استعداد للدخول بمشئته الحرة إلى العراق!! ورغم أن ما قاله يعكس الجاذبية الكبيرة لصناعة النفط في العراق. إلا أن المستثمرين الأجانب الذين يسعون إلى العمل في قطاعات الاقتصاد العراقي يتفقون معه في هذا الرأي تماماً.

لقد أدى الفساد والقوانين غير الفعالة - وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار - إلى إضعاف مصدر الدخل الأساسي في الاقتصاد العراقي. أي قطاع الموارد الطبيعية. مثلما أضعف قطاعات الاقتصاد الأخرى. خاصة تلك التي تعتمد على التجارة. وقد أكدت «اللجنة العراقية للنزاهة العامة» أن الخسائر الناتجة عن تهريب البترول الخام وغيره من المنتجات البترولية في سنة 2003 بلغت 90 بليون دولار. وأشارت اللجنة إلى أن 441 بئراً هي التي تعمل بكفاءة كاملة فقط من إجمالي 1000 بئر موجودة بالعراق. وأن أقل من نصف كمية الـ 4.2 مليون برميل - وهي الطاقة التصديرية للعراق - هي التي يتم تصديرها فعلاً. وأنه لم يتم بناء أي معمل تكرير بترول في الخمس سنوات الماضية رغم العدد الضخم من العروض التي تلقتها العراق من مستثمرين أجانب لإنشاء مثل هذه المعامل.

والواقع أن رجال الأعمال المحليين في العراق يشعرون بنفس الإحباط الذي يشعربه المستثمرون الأجانب تجاه فرص الاستثمار التي يتم إهدارها. فهم يرون هذه الفرص. إلا أنهم لا يستطيعون الاستفادة منها. وفي حقيقة الأمر. فإنه لا يوجد فرق بين المستثمرين الأجانب والمحليين فيما يتعلق بمخاوفهم. فهم جميعاً يودون الاطمئنان على استثماراتهم. ويريدون الشعور بأنها آمنة. ومع ذلك فهناك ميزة يتمتع بها المستثمرون المحليون ولا تتاح للمستثمرين الأجانب. ألا وهي معرفتهم بالأوضاع الداخلية الحالية لبلادهم وحصولهم على معلومات عن السوق. وهي أمور قد لا يتمكن المستثمرون الأجانب من الحصول عليها.

ولذلك يتابع المستثمرون الأجانب سلوك المستثمرين المحليين باعتباره مؤشراً حيوياً لنوعية مناخ الاستثمار واتجاه

القوانين العراقية الأساسية التي تعرضت لها مناقشات المجموعات المختارة التي نظمها مركز المشروعات الدولية الخاصة.

- قانون الاستيراد والتصدير.
- قانون الاستثمار.
- قانون بورصة الأوراق المالية.
- قانون التمويل.
- قانون الضرائب.
- قانون التملك.

لقد أثار قانون الاستيراد والتصدير أكثر المناقشات نتيجة لطبيعة المجموعة المختارة، حيث كان 48% من المشاركين في مجموعة المناقشة من العاملين بالتجارة. وهذا أيضاً يؤكد أن التجارة لا تزال تمثل النشاط الأكبر في الاقتصاد العراقي. كما أثار قانون الاستثمار بعض المناقشات، واعتبره معظم المشاركين في المناقشات حجر الزاوية في تطوير الاقتصاد العراقي. وقد اهتم ممثلو كردستان بشكل كبير بهذا القانون على وجه الخصوص، مما يعكس - إلى حد ما - استقرار الأمن في هذه المنطقة، وبالتالي استقرار تدفق الاستثمارات (مقارنة بأجزاء أخرى من العراق).

أما قانون التمويل الذي يعتبر ضرورياً لتحويل صفقات للاستثمار من مجرد مرحلة التفكير إلى مرحلة التنفيذ الفعلي للمشروعات، فقد أثار اهتمام مثلي أرابيل وكركوك والسليمانية. في حين لم تتم مناقشة قانون الضرائب بشكل موسع، واهتم رجال الأعمال في أرابيل بمناقشة الأحكام الحالية للقانون، وفيما يتعلق بقانون بورصة الأوراق المالية، فقد اعتبره معظم المشاركين في المناقشات مهماً فقط بالنسبة لرجال الأعمال في بغداد، ومع ذلك فقد أظهر بعض رجال الأعمال من بابل الاهتمام به عند مناقشته، في حين لم يثير قانون التملك الاهتمام بشكل عام باستثناء بعض أصحاب الأعمال في البصرة، الذين اعتبروه أداة مهمة لحماية الممتلكات وبعض الأنشطة التجارية والصناعة وبعض أنشطة الاستثمار الأجنبي.

العديد من التوصيات التي تقدموا بها، والتي أدرجت في النسخة النهائية منه، في حين كانت مجموعات أخرى من مثلي القطاع الخاص - والذين لم يشاركوا في عملية صياغة القانون - أقل حماساً له.

ويؤكد هذا الاختلاف في الرأي التحديات التي تواجهها عملية

الخضر من جيرانه، مثل الأردن التي تشكل الصحراء معظم أراضيها.

وقد اتضحت أهمية التجارة في الاقتصاد العراقي من أن معظم المناقشات دارت حول قانون الصادرات والواردات، بما له من أثر مباشر على قدرة التجارة على الحياة والنجاح. وهناك قوانين أخرى جرت مناقشتها - نظراً لأهميتها - مثل قانون الاستثمار، وقانون التمويل، وقانون الضرائب.

أما قانون البورصة وقانون الملكية، فقد اعتبرها المشاركون في المناقشات أقل أهمية بالنسبة لقطاع أكبر من مجتمع الأعمال.

الحاجة إلى إصلاح قانوني وتنظيمي

ركزت معظم مناقشات المجموعة المختارة على الحاجة إلى إصلاح تشريعي تنظيمي كوسيلة لتحقيق الدفعة الأولى لنمو الاقتصاد العراقي وجذب الاستثمارات. ورغم أن تعبير الإصلاح التشريعي قد أصبح التعبير الأكثر استخداماً في مجال التنمية، فقد تم التوسع في معناه بحيث أصبح يعني الإصلاح الذي يشمل تطوير التشريعات واللوائح وتعميقها وتفعيلها وتنفيذها بوسائل عادلة ومتجانسة. وقد ركزت مشاورات مركز المشروعات الدولية الخاصة مع القطاع الخاص على تحديد الهدف الأسمى من الإصلاح الذي يجري تطبيقه حالياً، والذي يسعى إلى خلق مناخ اقتصادي صديق للسوق، ويتطلب هذا تخطي عقبات توفيق الأطر القانونية والتشريعية، التي تتنافر حالياً تناقضاً واضحاً، فهناك الإطار التشريعي والتنظيمي لعهد صدام، والإطار التشريعي والتنظيمي لسلطة التحالف المؤقتة، وقوانين ولوائح العراق ذات السيادة فيما بعد سنة 2004.

وقد بينت مناقشات المجموعة المختارة أهمية تحقيق توازن بين الحاجة إلى تشريعات جديدة، وتحسين التشريعات الموجودة فعلاً وضمان تنفيذها.

كما أن بدء عملية الإصلاح هذه وتنفيذها - وليس فقط نتائجها - هو الذي سيحدد مدى نجاحها، فعملية الإصلاح لا يمكن أن تنجح وتخلق لدى الجمهور إحساساً بتملكها، إلا إذا تمتعت إجراءات إصدار القوانين بالشفافية، وكانت واضحة لكل أصحاب المصلحة. مثال ذلك أنه أثناء المناقشات التي جرت في المجموعة المختارة عن قانون الاستثمار، كان ممثلو اتحاد رجال الأعمال العراقيين مهتمون جداً به ويساندونه بقوة، بل إنهم وصفوه بأنه أفضل قانون في المنطقة، وأشاروا إلى

سنة 2007، إذ ذكر 74% من الذين شملهم المسح أن أصحاب الأعمال لا يستطيعون معرفة قوانين التجارة ولوائحها ولا يستطيعون فهمها.

وبالمثل، فقد ذكر 52% من الذين شملهم المسح نفسه أن دور رجال الأعمال العراقيين في إعداد السياسات الحكومية هامشي وليس له تأثير، خاصة بالنسبة للتشريعات ذات الصلة بالأعمال.

والجدير بالذكر أن تراكم القوانين الحالية المتعلقة بالتجارة على بعضها البعض، وتداخل إشراف الوزارات المختلفة على تنفيذ معظمها، يشكل عقبة أخرى تعرقل تحقيق الإصلاح التشريعي. مثال ذلك أن قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 يبدو في ظاهره كما لو كان يحدد الأطر التي يتوجب على الشركات الدولية والمحلية الالتزام بها عند قيامها بالاستثمار في العراق، فقد نتج عن هذا القانون تشكيل اللجنة القومية للاستثمار واللجان الإقليمية للاستثمار

الإصلاح التشريعي، خاصة في مرحلة ما بعد الصراع، حيث يبدأ الإصلاح عادة من الخارج، فيصل الخبراء لإعداد تشريعات جديدة مبنية على أفضل الممارسات الدولية لتحل محل القوانين والقواعد واللوائح التي تقادمت، ورغم أن هذه الإجراءات قد تتيح للبلدان فرصة للتعرف على قاعدة معلومات على أعلى مستوى، إلا أنها تنحى رجال الأعمال المحليين جانباً، إذ إن معظم المناقشات تدور بين خبراء الأعمال والاقتصاديين الدوليين وبين كبار المسؤولين في الحكومة، دون مشاركة أصحاب المصلحة المحليين فيها.

ورغم أن المشاورات بين رجال الأعمال بشأن الإصلاح التشريعي تعتبر جزءاً من عملية توطيد الاستقرار في مرحله ما بعد الصراعات، إلا أن هناك معوقات (مثل عنصر ضيق الوقت، والعوامل الأمنية) قد تقيد مداولات أصحاب الأعمال وتقصرها على بعض الأمور ذات الأهمية الأكبر، بدلا من الاستماع على نطاق أوسع لآراء مثلي القطاع الخاص.

ومع ذلك، فمن المتوقع من رجال الأعمال - بشكل خاص - الانصياع لهذه اللوائح التي غالباً ما ينتهي بها الأمر لتكون في خدمة مصالح عدد قليل من رجال الأعمال الذين كان لهم دور أكبر في المشاركة في إعدادها، بدلا من إتاحة مناخ مؤسسي يسمح لكل رجال الأعمال بخلق وظائف، ويحفز التنمية وإعادة الإعمار في مرحله ما بعد انتهاء الصراع.

وقد حدد رجال الأعمال عند تقييمهم لأولويات الإصلاح التشريعي ثلاثة احتياجات أساسية هي:

- تحديث القوانين الحالية ذات الصلة بالأعمال، وضمان توافقها مع بعضها البعض، وتنفيذها بشكل منصف.
- تخفيض القيود التي تعرقل ممارسة الأعمال.
- إصدار قانون الاستثمار لسنة 2006، بحيث يتضمن السماح بمشاركة الشركات الدولية في الاقتصاد العراقي، وقد اتفق رأى المجموعة المختارة مع الرأي الذي توصل إليه مركز المشروعات الدولية الخاصة، نتيجة للاستقصاءات التي قام بها من قبل مع رجال الأعمال، والتي أشاروا فيها إلى أنهم يعتبرون الإصلاح التشريعي أهم ما يتطلبونه بعد عنصر الاستقرار الأمني.

وقد لوحظ في مناقشات المجموعة المختارة أن العنصر الأكثر تأثيراً في التعامل مع اللوائح والقوانين الحالية وإعداد لوائح جديدة، هو عدم استطاعة رجال الأعمال العراقيين معرفة هذه اللوائح والقوانين الجديدة، وما يسبقها من إجراءات عند الإعداد لإصدارها، وقد أكد ذلك ما ورد في نتائج المسح الذي أجراه مركز المشروعات الدولية الخاصة

تعليقات القطاع الخاص على قانون الاستثمار العراقي

اعتبر قانون الاستثمار العراقي الصادر سنة 2006 - بشكل عام - حجر الزاوية لتطوير ونمو الاقتصاد العراقي، وأقر رجال الأعمال العراقيون بأنه الإطار اللازم لتنمية وتطوير القطاع الخاص، وتحسين البنية الأساسية، وخلق فرص عمل، وقد أشاد المشاركون في المجموعة المختارة لمركز المشروعات الدولية الخاصة، أثناء مناقشتهم، بدور هذا القانون في تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتحفيز الاستثمار المحلي، وفي وضع حدود صحيحة لدور الحكومة في تعزيز الاستثمار، وأدى إصدار هذا القانون إلى تشكيل لجان إقليمية يتم فيها تمثيل القطاع الخاص، ويرى رجال الأعمال أنه يمثل تحسناً ملحوظاً في ظروف ممارسة الأعمال في العراق.

ورغم أن القانون في حد ذاته مهم جداً للعراق، إلا أن تنفيذه قد تباطأ، ولعل مرجع ذلك - إلى حد ما - إلى الهيكل القانوني والتشريعي، وإلى تفشي الفساد الإداري ما يثبط الاستثمار، كما أن الحالة الأمنية تشكل معوقاً آخر يضاف إلى الفساد، الأمر الذي يمنع المستثمرين من الدخول إلى أسواق العراق رغم الفرص الكبيرة المتاحة فيه، ولفت بعض المشاركين في المناقشات النظر إلى أن سنوات الحظر على العراق كان لها أثر كبير في تقييد الاستثمار به، إذ إنها حجبت عن رجال الأعمال المحليين فرصاً كثيرة للحصول على التقنيات ووسائل الإدارة الحديثة.

أسعار الفائدة وخطابات الاعتماد في العراق

ركز المشاركون في المجموعة المختارة لمركز المشروعات الدولية الخاصة في مناقشاتهم على أمرين يرتبطان بالأعمال وفرص التمويل في العراق. هما: سعر الفائدة الذي تتطلبه المصارف، وقدرة هذه المصارف على إصدار خطابات اعتماد دولية.

إذ يخضع سعر الفائدة في مصارف العراق منذ سنة 2003 للاتفاقية الاحتياطية التي أبرمتها حكومة العراق مع صندوق النقد الدولي، وكشروط أساسي لتخفيف عبء الدين القومي للعراق وبهدف تحقيق استقرار الأسعار، حدد مصرف العراق المركزي سعر الفائدة فيما بين 11% و19%، وإن كان يميل عادة إلى الحد الأعلى، وقد دفع ذلك المصارف العراقية إلى الاتجاه بشكل أكبر للإيداع لدى المصرف المركزي والحصول على عائد أعلى خال من المخاطر، بدلاً من التعرض لمخاطر أعلى بإقراض العملاء التجاريين أو العملاء العاديين دون الحصول على ضمان بالسداد. إلا أن التعديلات الأخيرة في الاتفاقية الاحتياطية قد خفضت سعر الفائدة في العراق ليصل إلى حوالي 10%.

ويمثل إصدار المصارف الخاصة في العراق لخطابات اعتماد دولية عقبة أخرى أمام رجال الأعمال العراقيين الذين يتعاملون مع شركات أجنبية، وهناك تركيز أكبر على القدرة الفنية للمصارف الخاصة على إصدار وإرسال خطابات اعتماد للخارج نيابة عن العملاء العراقيين، وإن كان هذا التركيز في غير موضعه.

فالقواعد الأساسية لخطابات الاعتماد الدولية تتطلب بالضرورة - لإتمام مثل هذه المعاملة - وجود مصدر للخطاب ومستفيد منه، وليس للمصارف العراقية حالياً علاقات مع مصارف مراسلة خارج العراق تمكن من ذلك، وهذا هو السبب في أنه نادراً ما تصدر المصارف الخاصة بالعراق خطابات اعتماد، حيث لا يوجد لها مراسلون مستقلون يلتزمون بخطابات الاعتماد التي تصدرها المصارف العراقية، إلا أن المصارف العراقية الخاصة يمكنها علاج هذا الموضوع بتطبيق وتنفيذ معايير المصارف الدولية والالتزام بالشفافية والحوكمة في معاملاتها، وإقامة علاقة مع مراسلين أجانب خارج القطاع المصرفي العراقي.

في كل منطقة، إلا أن هذا القانون لم يحدد مسؤوليات كل واحدة من هذه اللجان، ولا كيفية تحقيقها لأهدافها، بل إن مهام هذه اللجان غير معروفة لأصحاب المصلحة ذاتهم في العراق.

ويتطلب قانون الاستثمار موافقة ما لا يقل عن ثلاث وزارات إضافة إلى اللجنة القومية للاستثمار، على أي قرار يتعلق بأية مرحلة من مراحل ممارسة الأعمال. فوزارة التجارة مسؤولة عن إعداد الملفات والأوراق الخاصة ببدء أي مشروع، ووزارة المالية لها الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالأرض والضرائب، ووزارة الصناعة والمعادن تقدم التراخيص النهائية، وتشرف اللجنة القومية للاستثمار على كل ذلك، بل قد يشارك في العملية وزارات أخرى أيضاً، وذلك حسب ظروف كل استثمار.

وقد أكد التقرير السنوي الذي يقوم به البنك الدولي عن «ممارسة الأعمال» النتائج التي توصلت لها المناقشات التي أجراها مركز المشروعات الدولية الخاصة مع المجموعة المختارة عن الحاجة إلى إصلاحات تشريعية، وعن أثر القوانين والقواعد واللوائح التي تصدرها الحكومة على أنشطة الأعمال. فقد تدهور ترتيب العراق في التصنيف كبلد يمكن الاستثمار فيه من 114 سنة 2006 إلى 152 سنة 2009، مما تعد نتائج فاقمة إذا ما قورنت ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى، حيث يصل متوسط تصنيفها 81 بينما متوسط تصنيف دول الخليج 38.

وقد أشار تقرير البنك الدولي المذكور أعلاه إلى أن العقوبات التي تواجهها أنشطة الاستثمار في العراق سنة 2009، تشمل: بدء المشروعات، وحماية المستثمرين، وتنفيذ العقود والتعهدات، وإغلاق المشروعات، ويصل تصنيف العراق في كل واحدة من هذه النقاط إلى أقل من المتوسط، أو بمعنى أدق في أدنى القائمة التي تشمل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهناك أيضاً الارتباك في اللوائح والتشريعات وعدم معرفة رجال الأعمال العراقيين بها، وهو ما اتضح من مناقشات المجموعة المختارة لمركز المشروعات الدولية الخاصة، وما أثبتته تقرير البنك الدولي، كما أنه أمر واضح أيضاً ومعروف لرجال الأعمال الدوليين.

وبطبيعة الحال، فإن عدم الوضوح القانوني يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي، وفي الظروف العالمية الحالية، ومع قلة فرص التمويل، يجنح المستثمرون إلى الاستثمار في البلاد التي تتمتع بأطر قانونية واضحة، ولديها وسائل فعالة لتنفيذ هذه القوانين، وتتسم معاملاتها بالشفافية، حتى تصبح استثماراتهم مجزية.

وبكل بساطة، فهذه المعايير لا تنطبق على العراق، رغم أنه - وبعد عدة عقود من الصراعات والعقوبات الدولية - يحتاج بشدة إلى تدفق استثمارات أجنبية ضخمة لرفع مستوى البنية الأساسية به، والتي

تقادت بشكل كبير. مثال ذلك أنه من المقرر أن يحتاج رفع مستوى مصانع البتروكيماويات خلال الخمس أو الست سنوات القادمة إلى 20 مليون دولار، (2) بينما تحتاج محطات الكهرباء وحدها خلال نفس الفترة إلى 50 مليون دولار، (3) فالحاجة إلى الاستثمار في العراق أمر واضح تماماً، أما الأمر غير الواضح فهو ما إذا كان العراق يضع تعزيز قدرته التنافسية

التجار قاموا باستيراد بضائع مزيفة ولكنهم استطاعوا بعد دفع الرشاوى الحصول من الحكومة على شهادات تثبت أن العلامات التجارية على بضائعهم أصلية وصحيحة قانوناً. ومن ثم فإن هذا القانون لا يشجع فقط على تفشي الفساد واستبعاد الشرفاء من المنافسة، بل إنه أيضاً يضر بالمجتمع. خاصة إذا ما كانت العلامات التجارية الأصلية تعنى السلامة كما هو الأمر بالنسبة لقطع غيار المركبات.

وقد أكد مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره الشفافية الدولية ما توصلت إليه مناقشات المجموعة المختارة لمركز المشروعات الدولية الخاصة، والمسح الذي قام به قبل ذلك في سنة 2007، من أن العراق في أسفل قائمة البلدان التي تمارس فيها الحكومة أعمالها بشفافية. إذ وصل ترتيب تصنيفها في سنة 2008 إلى 178 في حين كان متوسط تصنيف بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول 76، ومتوسط تصنيف بلدان الخليج 49 في نفس السنة.

وكما يشكل الإصلاح التشريعي في العراق مشكلة كبرى، فإن جهود الحكومة العراقية لمواجهة الفساد يشوبها بالمثل عدم توافق في التشريعات واللوائح القانونية وتداخل صلاحيات المؤسسات المختلفة المعنية بمكافحة الفساد. فهناك ثلاث هيئات قومية مسؤولة عن مكافحة الفساد في القطاع العام بالعراق هي: «الهيئة العليا للمراجعة»، و«اللجنة العامة للنزاهة»، و«مكاتب المفتشين العموميين». إلا أن دور ومسئوليات كل واحدة من هذه الجهات غير محدد وغير واضح، ويبدو موزعاً بين عدم قدرة السياسيين أو الإداريين على اتخاذ قرار.

إضافة إلى ذلك، فقد أشارت نتائج مسح أجرته مؤخراً منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن المعلومات الخاصة بسلطات ومهام ومسئوليات وموارد المؤسسات العراقية المسؤولة عن الرقابة على المشتريات الحكومية غير محددة، ومرجعيتها القانونية ضعيفة، كما أن المستندات اللازمة لمتابعة مدققي الحسابات العامة والمفتشين الماليين والقانونيين في العراق تكاد تكون غير موجودة، وفي حالة وجودها فهي غير متاحة إلا لعدد محدود من الهيئات أو الأفراد.

تنمية قدرات القطاع الخاص على خلق فرص عمل:

أشار المشاركون في مناقشات المجموعة المختارة إلى ضرورة تحقيق الإصلاح في مجالات أخرى، حتى يمكن تنشيط التنمية الاقتصادية وإتاحة مناخ مناسب للقطاع الخاص يشجعه على

على رأس أولوياته، أو على أقل تقدير يسعى لخلق مناخ معقول ومستقر يلبي متطلبات الاستثمار دون أن تكون تكلفة مثل هذا الاستثمار فادحة - سواء بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو المحليين - بسبب المخاطر التي قد يتعرضون لها.

مشكلة الفساد:

أصبح الفساد في العراق ظاهرة تتزايد بشكل كبير، سواء كان ذلك ناخج - إلى حد ما - عن ضعف الإصلاح التشريعي، أو كان أحد أسبابه. وقد أشار المشاركون في مناقشات المجموعة المختارة إلى ضرورة مواجهة الحكومة العراقية لهذه الظاهرة بشكل حقيقي وبوسائل فعالة.

وهو نفس ما أكدته نتائج المسوحات التي تمت في هذا المجال على العراق، فقد وجد مركز المشروعات الدولية الخاصة أن 87% من كل أصحاب الأعمال في العراق يعتقدون أن الفساد هو مشكلة ضخمة تواجهها البلاد، وقد 53% من المشاركين في المسح أن الفساد يضيف أكثر من 20% إلى تكلفة ممارستهم لنشاطاتهم، بينما أشار 30% منهم إلى أن تكلفة الفساد قد تزيد على 30% من تكلفة ممارستهم لأعمالهم.

وقد أوضح المشاركون في مناقشات المجموعة المختارة لمركز المشروعات الدولية الخاصة أن استيفاء طلبات التقدم لاستيراد المواد اللازمة لتنفيذ المشروعات هي المجالات الأساسية التي يتفشى فيها الفساد، وهو ما أكده المسح الذي أجري من قبل. إضافة إلى ذلك أظهر المسح الذي أجراه مركز المشروعات الدولية الخاصة سنة 2007 عن أصحاب المشروعات أن 52% منهم يعتقدون أن الحكومة العراقية لا تطبق مبادئ الشفافية عند ترسية عطاءات الوزارات المختلفة.

وربط المشاركون في المجموعة المختارة بين انعدام الإصلاح التشريعي وارتفاع مستوى الفساد، خاصة في مجال التجارة (فيما يتعلق بقانون الاستيراد والتصدير)، والواقع أنه رغم تفشي الفساد نتيجة لانتهاء حكم القانون - بسبب الصراعات في العراق - إلا أن ذلك لم يكن السبب الوحيد لانتشاره، فقد تفشى الفساد لأن قانون الاستيراد والتصدير فشل في إقامة إطار يُمكن من تنفيذ المعاملات التجارية بشكل منصف وشفاف.

وقد دفع هذا القانون المعيب العديد من رجال الأعمال إلى الاحتيال في إجراءات الاستيراد، والتلاعب في العلامات التجارية، مما أدى في نهاية الأمر إلى دفع رشاوى لإنهاء البت في طلبات الاستيراد والتصدير بشكل سريع، وعلى سبيل المثال، فإن بعض

أولويات الإصلاح في العراق

حدد ممثلو القطاع الخاص في المناقشات التي دارت في المجموعة المختارة لمركز المشروعات الدولية الخاصة أولويات الإصلاح اللازمة لتشجيع الاستثمارات وتخفيف الأنشطة الاقتصادية في العراق. فيما يتعلق بستة قوانين. تمثلت في:

- فرض ضوابط مناسبة على الصادرات والواردات لضمان جودة السلع. وإتاحة فرصة للمنتجين المحليين للمنافسة.
- التعامل مع مكتب القياسات والمواصفات لوضع الخطوط الإرشادية لتحسين مستوى المنتجات.
- بدء حملة توعية للقطاع الخاص لتشجيعه على استخدام المواد المحلية في إنتاجه بدلاً من استيراده (أي تشجيع خلق قيمة محلية).
- إشراك هيئة الجمارك في وضع الضوابط اللازمة لمكافحة الإغراق وتشجيع التصدير.
- تنسيق الضرائب على الواردات بحيث لا تتعارض مع بعضها البعض. وإلغاء أو خفض قيمة الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج المحلي.
- تحسين إجراءات إصدار خطابات الاعتماد.
- تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع الاستثمار خاصة في منطقة كردستان. للاستفادة قدر الإمكان من الموارد المتاحة فيها. واستقرار الأمن بها.
- مراجعة قانون التمويل لضمان توافقه مع ظروف العمل في كل منطقة فيما يتعلق بتمويل المشروعات المختلفة.
- إقامة مصارف صناعية متخصصة لتمويل الأعمال والمشروعات.
- إنشاء آليات جديدة للتأكد من سداد الضرائب ومراجعة الحسابات بشكل مستقل.
- ضمان فتح بورصة الأوراق المالية بالكامل أمام المستثمرين الأجانب.
- تطبيق قانون التملك كضمان للمستثمرين الأجانب ضد أي احتمال لتأميم ممتلكاتهم.
- توفير خدمات داعمة لمشروعات القطاع الخاص.
- قيام الحكومة بتوفير البنية الأساسية بدلاً من النص في اتفاقياتها على قيام المستثمرين بأنفسهم ببناء البنية الأساسية اللازمة لأعمالهم.

النمو وخلق فرص عمل. ذلك أن الافتقار إلى رأس المال لدى القطاع الخاص. وارتفاع أسعار الفائدة للقروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (إذ تصل في كثير من الأحيان إلى أكثر من 20%) قد دفع أصحاب المشروعات والأعمال إلى مطالبة الحكومة بالقيام بدور أكبر لتوفير التمويل لهذه المشروعات. وأكد المشاركون في المناقشات - من كل أنحاء العراق تقريباً - على عدم وجود رأس مال كاف يمكنهم من تنفيذ مشروعاتهم وتنميتها. ويتفق هذا الرأي مع نتائج المسح الذي أجراه مركز المشروعات الدولية الخاصة في وقت سابق عن رجال الأعمال. والذي أظهر أيضاً أن معظم أصحاب المشروعات الصغيرة يحصلون على تمويل من أصدقائهم وأقاربهم ومن مدخراتهم بدلاً من الحصول عليه من المصارف أو مؤسسات التمويل الأخرى.

وقد أيد معظم المشاركون في المجموعة المختارة ضرورة وضع قواعد أكثر صرامة للرقابة على الواردات. حتى يمكن مكافحة الإغراق وحماية السوق المحلي من البضائع منخفضة الجودة. وبالتالي توفير قاعدة للمنتجين المحليين تمكنهم من المنافسة على أسس منصفة. فقد أدى إغراق السوق العراقي ببضائع مزيفة ومنخفضة الجودة إلى تدهور القاعدة الصناعية للبلاد. مما أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات البطالة (فقد وصلت إلى 50% طبقاً للتقديرات العراقية). بل لقد بلغ الأمر ببعض المشاركين في المناقشات إلى لوم السياسات الحكومية لتسهيلها هذه العمليات (فقواعد إصدار تراخيص لبعض الصناعات تتطلب ضرورة استيراد بعض المدخلات من الخارج رغم توافر بديل محلي لها). وقد صرح أصحاب الأعمال المحليين بوجود قيام الحكومة بدور أكثر فاعلية في المشروعات الحكومية الكبرى.

ومن الإجراءات الأخرى المقترحة لتنشيط التجارة. إنشاء مناطق تجارة حرة على حدود العراق. خاصة أن الحكومة تمد هذه المناطق الحدودية بالبنية التحتية اللازمة.

كما أن هناك حاجة إلى تطوير وتعزيز المنظمات غير الحكومية (مثل الاتحادات التجارية) لدعم القطاع الخاص. وتوفير أماكن لإقامة المعارض التجارية (الأمر الذي أثبتت فاعليته في السليمانية). وقد أثارت بعض جلسات مناقشات المجموعة المختارة موضوع البنية الأساسية. خاصة عندما أجهت المناقشة إلى نقص الاستثمارات الأجنبية والحاجة إلى زيادتها. إذ يقوم المستثمرون الأجانب حالياً في معظم أنحاء العراق بتطوير البنية الأساسية المرتبطة باستثماراتهم على نفقتهم الخاصة. مثل توفير الطاقة والمياه ووسائل الاتصالات والطرق. مما يؤدي إلى إجماع العديد من المستثمرين المحتملين عن الاستثمار. أما

إقليم كردستان فيوفر البنية الأساسية اللازمة للمشروعات الاستثمارية. إضافة إلى استقرار الوضع الأمني به. مما أدى إلى حصوله على نصيب كبير من الاستثمارات.

الخدمات المتوقعة من غرف التجارة

حدد المشاركون في مناقشات المجموعة المختارة الخدمات التي يرغبون أن تقدمها لهم الغرف التجارية، وتم ترتيبها حسب أهميتها على النحو التالي:

1. رعاية المؤتمرات.
2. تقديم المعلومات عن القوانين المحلية والقومية.
3. حشد التأييد للقطاع الخاص.
4. توزيع أدلة عن الأعضاء وغيرها من المطبوعات.
5. توفير المعلومات التي يحتاجها الأعضاء.
6. تحسين الخدمات التي تقدمها.
7. خلق فرص للتنمية المهنية.
8. تعزيز شبكات الاتصال مع رجال الأعمال بالخارج.
9. تقديم تحليل عن الأسواق، خاصة ما يتعلق منها بالأعمال، مثل التوقعات الاقتصادية.

له، وتوجيهها توجيهها بناءً. كما تقدم الغرف أيضاً عدداً من الخدمات المهمة لدعم أعمال القطاع الخاص الحيوية، مثل صياغة العقود وغيرها من المستندات القانونية، أو إيضاح كيفية التعامل مع الجهات الحكومية، أو تنظيم المعارض التجارية لتعزيز الاستثمار وتسهيل التجارة.

ورغم أن العديد من رجال الأعمال ينضمون إلى غرف التجارة ويدفعون رسوم العضوية، إلا أن المجموعة المختارة كشفت عن إحساس الأعضاء بأن هذه الغرف لا تمارس الصلاحيات الممنوحة لها، إما بعدم تقديم الخدمات المتوقعة منها، أو بخدمة أهداف لجانها التنفيذية بدلاً من خدمة القاعدة العريضة من الأعضاء. ورغم أن المشاركين في المناقشات أشاروا إلى أن العضوية في بعض الغرف وبعض المناطق تعتبر عالية نسبياً، إلا أنها أقل كثيراً من إمكانيات هذه الغرف، ويرفض كثيرون من أصحاب الأعمال الانضمام إلى غرف التجارة لانخفاض مستوى الخدمات التي تقدمها، ولأن إجراءات الانضمام غالباً ما تكون معقدة أكثر مما يجب.

الخاتمة

يواجه العراق معضلة فيما يتعلق بتطوير مناخ أعمال يعتمد على آليات السوق الحر، وليس هناك خلاف بشأن احتياجات البلاد للاستثمار وإعادة بناء البنية الأساسية، ورغم

يرتبط الفساد في العراق ارتباطاً مباشراً بضخامة عدد العاملين في الجهاز الحكومي، أي البيروقراطيين، الذين يقومون بأعمالهم بقدر ضئيل من الشفافية، كما أن صلاحياتهم غير محددة، ولديهم سلطات تقديرية كبيرة. وقد أدان معظم رجال الأعمال من معظم المناطق المختلفة الذين شملهم المسح الذي قام به مركز المشروعات الدولية الخاصة - باستثناء أربيل، وبابل - الفساد الإداري، ودعموا الجهاز الحكومي باعتباره آلية لمكافحة الفساد، خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات والبت في العديد من الطلبات ذات الصلة بالأعمال.

ولعل الاختلاف في الآراء نابع من كيفية النظر إلى الفساد، وما إذا كان موظفو الحكومة هم الذين يشجعون عليه (بالإكراه على دفع الرشاوى)، أو أن القطاع الخاص هو الذي يشجع الفساد للحصول على ميزة تنافسية (بدفع الرشوة طواعية)، وبشكل عام حدد المشاركون عدة أسباب رئيسية لارتفاع معدلات الفساد في العراق هي:

- عدم استعداد الحكومة لبذل الجهد الكافي لمكافحة الفساد، إذ إنها هي نفسها طرف في العديد من المعاملات التي تتسم بالفساد.
- عدم قدرة وسائل الإعلام على إجراء تحقيقات لفضح الفساد والتحري عنه، كما أنها غير مؤهلة لذلك أيضاً.
- البيروقراطية والقيود التي تضعها، والنظم المعقدة، والقوانين غير الواضحة والمتضاربة.
- ضعف النظام القضائي.
- ضعف النظم المحاسبية والضرائبية.
- ضعف وسائل وتشريعات حماية حقوق الملكية.
- مركزية النظم الإدارية.
- انعدام الوعي الجماهيري عن مدى تفشي الفساد.
- انخفاض مرتبات موظفي الحكومة.

دور غرف التجارة:

ناقشت المجموعة المختارة بالتفصيل موضوع العضوية في غرف التجارة، ذلك أن غرف التجارة تعتبر أداة تمكن من القيام بعمل جماعي، مثل تجميع إحباطات القطاع الخاص بسبب فشل حوكمة الإصلاح الحقيقي وعدم كفاءة برامج حشد التأييد

يسر مركز المشروعات الدولية الخاصة أن يتوجه بالشكر للدكتور منقذ داغر من المعهد المستقل للدراسات الإدارية ودراسات المجتمع المدني ببغداد (ACSS II) لإدارته لمناقشات المجموعة المختارة المشار إليها في هذا المقال. كما يتوجه المركز بالشكر أيضًا للسيد جورج أدير لمساهمته في إعداد هذا المقال.

عبد الوهاب الكبسي هو المدير الإقليمي لإفريقيا والشرق الأوسط بمركز المشروعات الدولية الخاصة. وقد شغل قبل انضمامه للمركز منصب مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الصندوق الوطني للديمقراطية NED. حيث كان مسئولاً عن ملف أفغانستان وإيران والعراق ودول الخليج ومنطقة الشام وشمال إفريقيا واليمن. وقبل انضمامه إلى الصندوق الوطني للديمقراطية عمل مديرًا تنفيذيًا لمركز دراسات الإسلام والديمقراطية (CSID). ولد الكبسي في اليمن. ويعيش حاليًا مع زوجته وبناته الثلاث في مدينة شانغهاي بولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

ألكسندر شكولنيكوف مدير البرامج العالمية بمركز المشروعات الدولية الخاصة. حيث يدير مجموعة من البرامج الخاصة بحوكمة الشركات ومكافحة الفساد والتنمية الديمقراطية وحشد التأييد لجمعيات رجال الأعمال.

وهو من مواطني موسكو بروسيا. وحاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، ودرجة الماجستير في التجارة والسياسة الدولية، ودرجة الليسانس في التسويق. وقد حصل على كل هذه الشهادات من جامعة جورج ماسون في مدينة فيرفاكس بولاية فرجينيا.

يسمح مركز المشروعات الدولية الخاصة بمقتضى هذا التصريح بإعادة طبع وترجمة ونشر الترجمة أو نشر النص الأصلي لمقالاته التي ينشرها تحت عنوان: قضايا الإصلاح الاقتصادي The Economies Reform Feature Service. وذلك بشرط: (1) الإشارة إلى الاقتباس من الكاتب الأصلي للمقالة وإلى مركز المشروعات الدولية الخاصة (2) إخطار مركز المشروعات الدولية الخاصة بمكان النشر وإرسال نسخة مما ينشر إلى مقره بواشنطن.

قضايا الإصلاح الاقتصادي:

Economies Reform Feature Service

هي خدمة لنشر وتوزيع مقالات إلكترونية أون لاين. تقدم مقالات متعمقة وضعت خصيصًا لخدمة مجموعات صانعي السياسات وقادة الأعمال والإصلاحيين المدنيين والباحثين وغيرهم من المهتمين بالأمور ذات الصلة بالإصلاح الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الديمقراطية. ويتم وضع المقالات على شبكة الإنترنت وإرسالها أون لاين مرتين في الشهر. للاشتراك في هذه الخدمة مجانًا نرجو أن تنضموا إلى شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE وذلك بتسجيل عنوانكم الإلكتروني على موقع المركز: www.cipe.org.

أن هذه الاحتياجات ضخمة. إلا أن مناخ الأعمال لا يزال يعاني من عدم وضوح الأطر القانونية والتشريعية. وتفشي الفساد بشكل كبير. وسوف يستمر هذان العاملان في تعطيل قدرة العراق على جذب استثمارات محلية ودولية. والاحتفاظ بها رغم أهميتها القصوى في إعادة بناء العراق وتعزيز وجوده كقوة اقتصادية في المنطقة. ولذلك فعلى العراق أن يقرر السياسة الاقتصادية والإصلاح التشريعي اللذين سيطبقهما. ذلك أن عدم مواجهة هذين الأمرين بشكل متكامل ومنتظم سيؤدي إلى توقف الأعمال المشروعة. وسيؤدي بالتالي إلى ارتفاع تكلفة قيام الشركات بأعمال في العراق سواء كانت شركات محلية أو دولية.

وعلى رجال الأعمال دور مهم في تنفيذ هذه الإصلاحات. وكما اتضح من مناقشات المجموعة المختارة. وكما أثبتت المسوحات. فإن رجال الأعمال المحليين هم أفضل مصدر للمعلومات يمكن لمعدي السياسات الاستفادة به عند الإعداد للتغييرات القانونية والتشريعية اللازمة لتحسين مناخ الأعمال بالعراق.

وعلى الحكومة العراقية كي تتجه نحو السوق الحر - حتى تعزز عملية إعادة إعمار البلاد وتطوير اقتصادها - أن تستفيد من المعلومات المتاحة لدى رجال الأعمال المحليين. وأن تتخذ من القاعدة العريضة لرجال الأعمال شريكًا لها في الإصلاح.

إن المعضلة التي تواجهها الحكومة هي أن عليها القيام بدورها كمنظم للسوق. وضابط له. وفارض للقوانين التي تحكمه. ويجب أن يشمل دورها هذا إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليكون قاطرة التنمية. بدلا من أن يترك الأمر برمته للقطاع العام ليقوم بهذا الدور.

هوامش:

- (1) لعبة فشل النفط العراقي. The Failure Game of Iraqi Oil
مقالة كريستوفر هلمان وجس بوجان نشرت في مجلة فوربس Forbes Magazine يوم 2009/5/13. وتم الحصول عليها من شبكة الإنترنت. يوم 2009/5/18 من الموقع التالي :
www.forbes.com/2009/13/05/iray-oil-kurds-business-energy-contacts.html
- (2) شركات النفط الكبرى تحيط بالعراق. Major Oil Companies are Circling Iraq
مقالة بقلم ستانلي ريد نشرت في مجلة بزنس ويك Business week في 29 مارس 2009. موقعها على الإنترنت هو:
www.businessweek.com/magazine/content/09_14/54125070227376.htm.
- (3) سلاح المهندسين بجيش الولايات المتحدة الأمريكية. فرقة منطقة الخليج. تقديرات. تم الوصول إليها عبر الإنترنت يوم 19 مايو سنة 2009 من الموقع التالي:
www.grd.usace.army.mil/news/speakerkit/index.asp

"للصندوق الوطني للديمقراطية" "NED". وقد دعم المركز 1000 مبادرة محلية في أكثر من 100 دولة نامية. تعامل فيها - على مدى 25 عامًا - مع قادة الأعمال. وصناع القرار. والصحفيين لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز. مكافحة الفساد. والمشاركة في السياسات. وجمعيات الأعمال. وحوكمة الشركات. والحوكمة الديمقراطية. وإتاحة الوصول للمعلومات. والقطاع غير الرسمي. وحقوق الملكية. وحقوق المرأة والشباب. وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID» برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة.

ويرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء. على أن يكون حجم المقال ما بين 3 إلى 7 صفحات (1000 إلى 3000 كلمة). مع مراعاة أن كل المقالات ذات الصلة بمهمة المركز - وهي بناء مؤسسات ديمقراطية قابلة للمساءلة عن طريق الإصلاح الموجه للسوق - سوف يتم النظر فيها ونشرها طبقاً لمدى موضوعية وجدارة مادتها.

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة «CIPE» على تعزيز الديمقراطية حول العالم. من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز تابع لغرفة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يهدف لتحقيق الربح. وهو أحد أربعة معاهد أساسية تابعه